

الديون المتأخرة التسديد لدى المصارف العراقية للمدة

٢٠٠٤ - ١٩٩٩

مصرفي الرافدين وبغداد نموذجان تطبيقيا

سرمه علي حسين*

انتصار محمد علي**

المقدمة

أهمية البحث

أولى الاقتصاديون والمصرفيون الائتمان المصرفي اهتماما كبيرا لمساهمة المصارف الخاصة والاستثمارية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتوفير الأموال عن طريق تجميع المدخرات وتقديمها إلى المستثمرين بشكل قروض وسلف للقيام بالمشاريع المختلفة وتوسيع القائم منها وتطوير أعمالها. إضافة إلى سعي المصارف لتوفير أداة مناسبة لانتقال رؤوس الأموال من وحدات الفائض المالي (شركات وإفراد) إلى وحدات العجز المالي لغرض الاستفادة منه في إدارة عجلة الاقتصاد الوطني ويؤمن العمل للأفراد العاملة ويزيد من تطور عمليات الإنتاج والتوزيع والدخل والثروة. يتضمن البحث فصلين الأول هو الإطار النظري للموضوع ويشمل مفهومي الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية، عناصر الائتمان، تصنيف الائتمان، الائتمان المصرفي في العراق في المصارف الخاصة والحكومية أما الفصل الثاني ويشمل تحليل العلاقة الكمية بين متغيري الائتمان النقدي وارصدة الديون المتعثرة لمصرفي الرافدين وبغداد عينة البحث إضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات.

هدف البحث .

يهدف البحث إلى استعراض وتحليل حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي منها تاخر سداد الدين ومعرفة تأثيرها على الائتمان النقدي من الناحية الكمية ومقارنة ذلك بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة لغرض وضع حلول للتقليل من هذه المخاطر .

مشكلة البحث .

تتمثل المشكلة في تعرض المصارف إلى مخاطر أثناء عملها منها عدم أو تاخير سداد الدين من قبل المدينون نتيجة عدم استخدام القرض في غرضه الاقتصادي الصحيح مما يعرض المصرف إلى خسائر كبيرة تؤدي إلى تعثر ادائها وبالتالي تعثر أداء القطاع المصرفي.

* مدرس مساعد/ المعهد التقني المسيب/ ماجستير اقتصاد زراعي
** بكالوريوس إحصاء/ باحث/ البنك المركزي العراقي

أسلوب الدراسة ومصادر البيانات .

اعتمد البحث على تحليل مخاطر الديون المتأخرة التسديد وادائها النقدي وبيان تأثيرها على المصارف الحكومية وكذلك المصارف الخاصة وقياس العلاقة الكمية بين متغيري ارصدة الديون المتأخرة والائتمان النقدي والمصرف الرافدين ومصرف بغداد (عينه البحث) اعتماداً على بيانات مأخوذة من مصادر رسمية مثل البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين ومصرف بغداد اضافة الى المصادر العلمية والاطاريح في هذا المجال .

الفصل الاول

مفهوم الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية

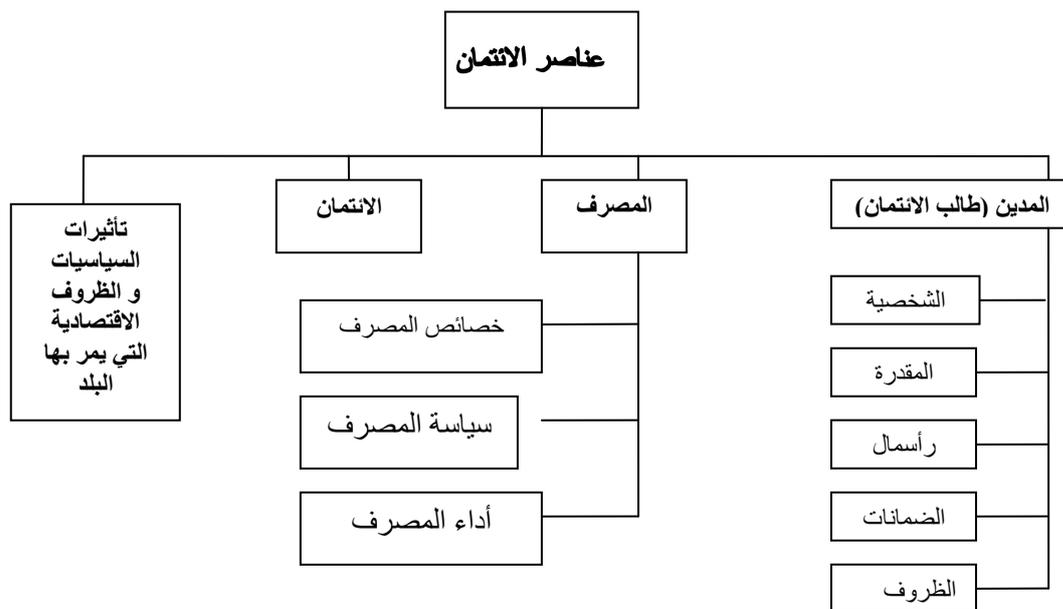
أولاً . تعريف الائتمان المصرفي

يعتبر القطاع المالي والمصرفي من القطاعات الاقتصادية المهمة لأي بلد وذلك لكونها المصدر الممول لمختلف المشاريع الاقتصادية الأخرى وبالتالي فهي تساهم مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل مباشر وفعال في عملية التنمية الاقتصادية . يعرف الائتمان المصرفي بأنه: علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين الذي يتمكن من خلالها الحصول على مبلغ من المال وفق شروط معينة لتحقيق إغراض محدودة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي مع الفائدة المتفق عليها في الموعد المحدد[1].

ثانياً، مفهوم المخاطرة الائتمانية Credit Risk :-

بغية الإلمام بموضوع الائتمان وبخاصة الائتمان النقدي لا بد من التطرق إلى موضوع المخاطرة الائتمانية والتي تعرف أيضاً بأنها المخاطرة الناجمة عن عدم تسديد كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كليهما معاً سواء للاستثمار في الأوراق المالية أم في القروض خلال الموعد المحدد وفقاً للاتفاقات والعقود المبرمة بين الدائن والمدين. ويمكن تقدير المخاطرة الائتمانية من خلال حساب الوزن النسبي للقروض متوسطة النوعية (Medium-Quality loans) . والمقياس الأفضل بهذا الشأن هو القيمة النسبية للقروض غير المدفوعة (قروض مستحقة الأداء) أو خسائر القروض[2]. كما تزيد مخاطرة الائتمان إذا ما زادت القروض متوسطة النوعية (القروض التي ليست من الدرجة الأولى) ولكن يقابل ذلك احتمال زيادة العوائد ومن ثم تحقيق المبادلة بين المخاطرة والعائد والمقياس المستخدم لقياس المخاطر الائتمانية يتمثل عادة في معرفة نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الموجودات ، هذا ويمكن تصنيف عناصر المخاطر الائتمانية كما في المخطط (1) الآتي :-

مخطط (1) عناصر المخاطر الائتمانية



المصدر: [3]

ثالثاً، تصنيف الائتمان :-

إن منح الائتمان كأي عملية تشوبها عدد من المخاطر منها عدم السداد أو ما يسمى بالديون المتعثرة وتعاني الكثير من المصارف من هذه المخاطر لذا جرى تقسيم الديون حسب الفئات المصنفة من قبل لجنة بازل الدولية إلى الأنواع الآتية [4]:

1- ديون ممتازة فئة A:

وهي الديون التي يتمتع أصحابها بمركز مالي قوي جدا أي إن يكون هناك انتظام بسداد من قبل المدين ويتمتع المدين بقدرات إدارية جيدة بالإضافة إلى قدرة منتجاته على المنافسة لذلك إن هذا النوع من الائتمان لايشوبه أي مخاطر وفي بعض الأحيان هناك ودائع مفيدة في البنك مقابل هذه الديون.

2- ديون جيدة فئة B:

يتمتع هذا النوع من الديون بحد ادني من المخاطر وان حركة حساب المدين نشيطة ولديه دخل يكفي لسداد ديونه وقيمة الضمانات المقدمة مقبولة ولكن المركز المالي لأصحابها اقل من المركز المالي للفئة (A).

3- ديون من دون المستوى فئة C:

لا يتمتع أصحاب هذا النوع من الديون بدخل يكفي لسدادها مما يؤدي إلى تأخرهم في السداد لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاق أول قسط للدين وكذلك تخلف المدين عن سداد الفوائد المترتبة على الدين وهذا النوع من الائتمان يكون ذا مخاطر اكبر في التحصيل وقد

يجري جدولة هذه الديون على أساس احتساب معدل فائدة لها في الغالب اقل من معدل فائدة السوق .

4- ديون مشكوك في تحصيلها فئة D₁ :

يتمتع أصحاب هذه الديون بمركز مالي سيء يدفعهم إلى عدم تسديد الديون المستحقة عليهم لمدة ستة أشهر وكذلك إن الضمانات المقدمة لاتغطي الجزء الأكبر من الائتمان وقد يجري جدولة هذه الديون من دون فائدة وجري العرف المصرفي على تكوين مخصصات لهذه الديون .

5- ديون هالكة أو رديئة فئة E₁ :

يتمتع أصحاب هذه الديون بمركز مالي سيء جدا مما يجعلهم يتأخرون عن تسديد الديون لمدة سنة كاملة وان المصارف قد استنفدت الوسائل الممكنة كافة لتحصيلها بحيث أصبح تحصيلها مستحيلا على ارض الواقع لذلك يجري شطب جزء منها سواء من أصل هذا الدين أم من الفوائد المترتبة عليه .

وهناك مؤشرات لتعثر المدين عن سداد الدين المترتب عليه منها [5]:

- ا- تأخر المدين عن السداد وطلبه تأجيل القرض والفائدة .
- ب- طلب المدين تسهيلات ائتمانية جديدة .
- ج- وجود صكوك مرتجعة للمدين بسبب عدم كفاية الرصيد .
- د- اتخاذ المدين إجراءات معينة كتخفيض أجور العاملين لدية أو بيع أصوله وتأجيرها للغير .
- هـ- تأخر المدين عن سداد إقساط الدين لمدة تزيد على ثلاثة شهور بعد مدة الاستحقاق فتأخذ مثل هذه الحالة بجدية لمعالجتها .

رابعا، الائتمان المصرفي في العراق :-

يعاني الجهاز المصرفي في العراق العديد من المخاطر والتحديات فقد تأثر بشكل مباشر بالأوضاع السياسية التي مر بها البلد خلال فترة الثمانينات والتسعينات والتي شهدت عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي أدى بدوره إلى تباطؤ عمل الجهاز المصرفي ومن ثم إلى تباطؤ الاستثمار والنمو الاقتصادي .

إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي عانى منه البلد خلال التسعينات وكان السبب المؤدي إلى انخفاض إنتاجية الجهاز المصرفي الناتج عن إتباع الأساليب المصرفية التقليدية وعدم إدخال التكنولوجيا المصرفية الحديثة أو طرح منتجات وخدمات مصرفية جيدة، كما إن نقص الكوادر والكفاءات المؤهلة التي لم يستطيع تهيئتها عن طريق التدريب والتأهيل داخليا ولم يكن قادرا على جذبها من الخارج لعدم وجود الحوافز الكافية لذلك .

لقد عدل قانون البنك المركزي العراقي المرقم 64 لسنة 1976 السابق بالسماح بتأسيس المصارف التجارية الخاصة والذي تم بموجب القرار رقم 12 لسنة 1991 في محاولة لتوليد من اجل خلق المنافسة اللازمة للخدمات المصرفية وجذب الأموال الخارجية المطلوبة لتأسيس مصارف جيدة وتوفير مصدر جيد لتمويل الاستثمارات الكبيرة التي تحتاج إليها عملية التنمية الاقتصادية وجذب أموال إضافية من قبل المستثمرين نتيجة ثقتهم بوجود هذه المصارف [6]. وعلى الرغم من اعتبار قرار السماح بإنشاء مصارف خاصة خطوة جريئة لتطوير الجهاز المصرفي ، إلا إن العزلة التي كان يعيشها الاقتصاد خلال العقد

الماضي لم تسمح بتطورات مصرفية هامة على وفق الهدف الذي نشأت من أجله , إذ بقيت المصارف الأهلية لأتملك سوى (9%) من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي في حين استحوذ مصرفي الرافدين والرشيدي (الحكوميين) على نسبة (91%) من موجودات الجهاز المصرفي وكان نصيبهما من تحصيل الدين هو الأكبر من الناحية المحتسبة. وللمقارنة بين أقدم مصرف حكومي (مصرف الرافدين) وأقدم مصرف خاص (مصرف بغداد) عينة البحث نلاحظ الجدول (1) الذي يبين رأس المال المدفوع وتاريخ التأسيس وعدد الفروع لغرض دراسة دور كل منهما في تطوير العمل المصرفي للقطاعين الحكومي والخاص في العراق.

جدول (1)

التفاصيل لمصرفي الرافدين (القطاع الحكومي) بغداد (القطاع الخاص)

اسم المصرف	رأس المال المدفوع (مليون دينار)	تاريخ التأسيس	عدد الفروع لغاية عام 2003
مصرف الرافدين	4000	1941	162
مصرف بغداد	1750	1992	15

المصدر: [7]

1 تطورا لائتمان النقدي للمصارف الحكومية والخاصة .-

احتل مصرف الرافدين المرتبة الأولى بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة في حجم الائتمان الممنوح من قبله خلال فترة الدراسة (1999-2004) حيث بلغ (31.6) بليون دينار خلال عام 1999 واستمر بالزيادة ووصل الى (215.5) بليون دينار عام 2002 وانخفض الى (160.5) بليون دينار عام 2003 ثم زاد الى (170.9) بليون دينار عام 2004. إما مصرف بغداد التابع للقطاع الخاص فقد كان حجم الائتمان الممنوح من قبله (3.8) بليون دينار خلال عام 1999 واستمر بالزيادة أيضا ووصل الى (14.1) بليون دينار عام 2002 وانخفض الى (12.2) بليون دينار عام 2003 ثم زاد الى (21.7) بليون دينار عام 2004 كما مبين في جدول (2) ، ويبين الجدول أيضا نسب التغير عن السنوات للمصرفين ونلاحظ ان الائتمان النقدي اخذ يتناقص خلال عام 2003 بسبب العمليات العسكرية وتوقف النشاط الاقتصادي والمصارف عن العمل حيث اتجه المواطنين إلى سحب مدخراتهم من المصارف وإيداعها في حوزتهم أو أماكن أكثر أمنا من جهة أخرى تعرض غالبية المصارف الحكومية إلى عمليات السلب والنهب والتخريب بعد ذلك اخذ الائتمان بالتحسن خلال عام 2004.

جدول (2)

الائتمان المصرفي النقدي لمصرف الرافدين ومصرف بغداد للفترة (1999-2004) (بليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي (مصرف الرافدين)	نسبة التغير %	الائتمان النقدي (مصرف بغداد)	نسبة التغير %
1999	31.6	-	3.8	-
2000	72.6	129.6	8.5	124.8

413	12.0	28.5	93.4	2001
17.5	14.1	130.8	215.5	2002
13.9-	12.2	25.5 -	160.5	2003
78.0	21.7	6.5	170.9	2004

المصدر [8]

2- الديون المتأخرة التسديد في المصارف الحكومية والخاصة.

تمنح المصارف الحكومية (مصرف الرافدين) والمصارف التجارية الخاصة (مصرف بغداد) الائتمان مقابل ضمانات أو رهن بقيمة عالية في صورة أوراق مالية أو مخزون سلعي الخ. وبعد تقديم الائتمان يتابع المصرف الائتمان وعندما يتأخر (المدين) عن السداد لظروف تمنعه من ذلك (أي توجد لديه رغبة في عدم سداد الدين). ففي هذه الحالة يقوم المصرف بتأجيل سداد الدين وفوائد المترتبة عليه أو قد يقدم المصرف ائتمان آخر مع إعادة جدولة أصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه بالاعتماد على الزبون. إما إذا تأكد المصرف من قدرة (المدين) على السداد وأنه راغب بالمماطلة ففي هذه الحالة يتم الاتصال بالمدين لاقتناعه بسداد الدين، وإذا لم يسدد فإن البنك يلجأ إلى الإجراءات القانونية كإشهار إفلاس المدين أو بيع الضمانات أو رفع دعوة لدى القضاء ضد المدين. والجدول (3) يبين لنا تطور الديون المتأخرة التسديد لمصرفي الرافدين وبغداد. حيث نلاحظ هناك زيادة واضحة في الديون المتأخرة التسديد لكل من مصرف (الرافدين وبغداد) للفترة (2000 - 2004) كما أنه فاق حجم هذه الديون في مصرف الرافدين عن حجمها في مصرف بغداد والسبب الرئيسي لذلك يعود إلى زيادة حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف الرافدين كما موضح سابقاً في الجدول (2)

جدول (3)

الديون المتأخرة التسديد لمصرف الرافدين و مصرف بغداد للفترة (1999 - 2004)
(بليون دينار)

الديون المتأخرة التسديد لمصرف بغداد	الديون المتأخرة التسديد لمصرف الرافدين	السنوات
0.008	0.4	1999
0.2	2.2	2000
0.6	7.7	2001
1.4	14.7	2002
2.4	16.7	2003
3.5	27.7	2004

المصدر: [9]

3. نسبة الديون المتأخرة التسديد / الائتمان النقدي

تختلف نسب التحوط تجاه الديون المتأخرة التسديد من دولة إلى أخرى حسب السياسة النقدية للبنك المركزي لذلك البلد ومدى التزامه بتقديم التمويل اللازم للمصارف في حالة عسارها انطلاقاً من دوره كبنك للبنوك والملجأ الأخير للاقراض هذا من جانب ، ومن جانب آخر ترتبط التخصيصات بتجربة المصارف اللازمة لتصنيف القروض ووضع المخصصات وتقييم المراكز الائتمانية للمقترضين و الكفلاء إضافة إلى وجود أو عدم وجود تركيزات ائتمانية فيها.

تشير التجربة العالمية إلى إن المصارف الكبرى وجيدة الأداء تقسم التسهيلات وقدر تعلقها بالتخصيصات إلى خمسة أقسام وهي [10] :-

- 1- التسهيلات الائتمانية المنتظمة وعالية الجودة (2%) .
- 2- التسهيلات الائتمانية الجيدة (5%) .
- 3- التسهيلات دون المستوى (25%) .
- 4- التسهيلات المشكوك في تحصيلها (50%) .
- 5- التسهيلات الرديئة (100%) .

هذا بالإضافة إلى قدرة المصرف على إعادة النظر بتصنيف التسهيلات من خلال رفع نوع معين من التسهيلات المصنفة صعودا ونزولا حسب واقع الحال والتجربة الفعلية، فضلا عن إن التخصيصات ليست أموالا مهدورة كالديون المعدومة بقدر ما هي موارد معززة برأس مال تنعكس ايجابيا على تصنيف المصرف وعلى حقوق المساهمين وعلى رغبة المودعين في التعامل مع المصرف مما يؤثر على تحسن أسعار اسهمه مقارنة بأسعار أسهم المصارف الأخرى التي لم تصنف تسهيلاتهما ولم تضع المخصصات الأمانة لها. والجدول (4) يبين نسب تطور الديون المتأخرة التسديد مقارنة بالائتمان لمصرفي الرافدين وبغداد للفترة 1999 لغاية 2004 .

جدول (4)

(نسبة الديون المتأخرة التسديد /الائتمان النقدي) % لمصرفي الرافدين وبغداد للفترة (1999-2004)

نسبة (الديون المتأخرة التسديد /الائتمان النقدي) %		السنوات
مصرف بغداد	مصرف الرافدين	
0.2	1.4	1999
2.3	3.0	2000
5	8.0	2001
9.9	6.8	2002
10.7	10.4	2003
16.1	16.2	2004

المصدر: احتسبت اعتمادا على الجداول (2، 3) السابقة

تشير الاتجاهات الى تطور الديون المتأخرة التسديد مقارنة بالائتمان المقدم بالجدول اعلاه إلى ارتفاع وتائر تطور هذه الديون لدى المصرفين حيث بلغت لكل منهما بحدود (16,1%، 16,1%) في نهاية 2004 من إجمالي الائتمان وهي نسب عالية جدا مقارنة بالنسب المعيارية التي تطبقها العديد من المصارف الرصينة والتي تبلغ ما بين (1-3%) لذلك ينبغي القيام باجراءات للحد من زيادة تفاقم هذه الديون ولكلا المصرفين .

الفصل الثاني

تحليل العلاقة الكمية للمصرفين عينة البحث

لغرض التعرف على طبيعة العلاقة بين الائتمان النقدي وأرصدة الديون المتأخرة التسديد سيتم تحليل الاتجاه الخطي البسيط بين المتغيرين (الائتمان النقدي والديون المتأخرة التسديد) لعينة البحث المأخوذة وهي مصرفي الرافدين (قطاع حكومي) ومصرف بغداد (قطاع خاص) للفترة (1999-2004).
 وتم توصيف النموذج باعتبار: متغير الائتمان النقدي كمتغير تابع (Y)، ومتغير أرصدة الديون المتأخرة التسديد كمتغير مستقل (X).
 وبعد الحصول على جميع الصيغ الدالية الممكنة وجد إن المعادلة الوغارتمية المزدوجة تمثل أفضل تمثيل للعلاقة بين المتغيرين (الائتمان النقدي) و(أرصدة الديون المتأخرة التسديد) كونها جيدة من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية كما مبين في الصيغة العامة التالية:-

$$\ln Y = a + B \ln X + U$$

حيث إن Y: تمثل المتغير المعتمد (الائتمان النقدي).

X: تمثل المتغير المستقل (الديون متأخرة التسديد).

a: تمثل جزء من الائتمان (الائتمان المستقل) يمنح سواء كانت ديون متعثرة موجودة أو غير موجودة.

B: الميل الحدي للائتمان ويساوي:

$$B = \Delta Y / \Delta X$$

حيث إن ΔY : التغير في الائتمان

ΔX : التغير في الديون المتأخرة التسديد

U: عنصر الخطأ

حيث كانت الدوال الرياضية المقدرة للمصرفين كما يأتي:

1. مصرف الرافدين :-

يمكن قياس العلاقة بين الائتمان النقدي والديون المتأخرة التسديد لمصرف الرافدين للفترة من 1999 لغاية 2004 كما مبينة أدناه.

$$\ln Y = 3.85 + 0.44 \ln X + U$$

St: (0.147) (0.064)

t: (26.14) (6.82)

F=(46.79)

R² =92.1% R=96%

D.W=2.8

تعتبر هذه الصيغة من أفضل الصيغ تمثيلاً للعلاقة بين المتغيرين (الائتمان النقدي) و(الديون المتأخرة التسديد)، حيث تبين لنا المعادلة اعلاه ان مقدار الائتمان النقدي يساوي (3.85) عندما تكون قيمة الديون المتأخرة التسديد تساوي صفر، وتشير قيمة (B) الموجبة الى تزايد قيمة الائتمان النقدي عند زيادة أرصدة الديون المتأخرة التسديد ويعود سبب ذلك الى اثار زيادة تراكمية سنوية لقيمة الائتمان النقدي اضافة الى اقبال المواطنين على الاحتفاظ بمدخراتهم لدى البنوك والمصارف عدا عام 2003 الذي شهد انخفاض حجم الائتمان النقدي بسبب العمليات العسكرية التي ادت الى سحب المواطنين لمدخراتهم كما بينا ذلك سابقاً، كما ان المعادلة قد تجاوزت جميع الاختبارات الإحصائية والاقتصادية من خلال معنوية المعلمات المقدرة عند المستويين (5%)، (1%)، اضافة إلى معنوية النموذج ككل حسب اختبار F, كما تشير قيمة (R) إلى وجود ارتباط قوي بين متغيرين بنسبة (96%)

إضافة إلى إن قيمة معامل التحديد تعتبر جيدة , حيث إن (92.1%) من التغير الحاصل في الائتمان النقدي يفسره متغير ارصده الديون المتأخرة التسديد والباقي (7.9%) يخضع لمتغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج ويفسرهما عنصر الخطأ. وتشير قيمة D.W إلى خلو النموذج من مشاكل الدرجة الثانية.

2- مصرف بغداد .-

يمكن قياس العلاقة بين الائتمان النقدي و الديون المتأخرة التسديد لمصرف بغداد للفترة (1999- 2004) كما مبينة ادناه:

$$\ln Y = 2.55 + 0.25 \ln X + U$$

$$St: (0.076) (0.35)$$

$$t: (33.7) (7.28)$$

$$F = 53.03$$

$$R^2 = 93\% \quad R = 96.4$$

$$D.W = 2.57$$

تعد الصيغة اللوغارتمية المزدوجة أفضل تمثيلاً للعلاقة بين المتغيرين (الائتمان النقدي) و(أرصدة الديون المتأخرة التسديد) لمصرف (بغداد) حيث تشير المعادلة إلى أن مقدار الائتمان النقدي يبلغ (2.55) عندما تكون قيمة الديون المتأخرة التسديد تساوي صفر، وتشير قيمة (B) الموجبة إلى تزايد قيمة الائتمان النقدي عند زيادة ارصدة الديون المتأخرة ولنفس الأسباب المذكورة سابقاً لمصرف الرافدين ولكن نسبة زيادة الائتمان النقدي في حالة مصرف بغداد أقل منها في مصرف الرافدين، وقد اجتاز النموذج جميع الاختبارات الاقتصادية من خلال قيم المعلومات المقدره وكذلك الاختبارات الإحصائية حيث يلاحظ معنوية المعلومات المقدره العالية عند المستويين F , t . كذلك إن قيمة (R) (نسبة الارتباط بين المتغيرين (YX)) والبالغة (96,4%) جيدة، إضافة إلى نسبة معامل التحديد (R²) العالية حيث إن (93%) من التغير الحاصل في الائتمان النقدي يفسره التغير الحاصل في المتغير المستقل (ارصده الديون المتأخرة التسديد) والباقي (7%) تخضع لعوامل أخرى لم تدخل ضمن النموذج يفسره المتغير العشوائي U كما تشير قيمة الاختبار D.W إلى خلو النموذج من مشاكل الدرجة الثانية (القياسية) الارتباط المتعدد والارتباط الذاتي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات .-

فيما يأتي نبين الاستنتاجات التي توصل إليها :

1- إن العزلة التي كان يعيشها الاقتصاد العراقي خلال العقد الماضي لم تسمح بتطورات مصرفية هامة على وفق الهدف الذي انشأت من أجله إذ بقيت المصارف التجارية تشكل نسبة (9%) في حين استحوذ مصرفي الرافدين والرشد (الحكوميين) على نسبة (91%) من موجودات الجهاز المصرفي .

2- ازداد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرفين حتى عام 2002 واخذ يتناقص خلال عام 2003 بسبب العمليات العسكرية وتوقف النشاط الاقتصادي والمصارف عن العمل حيث اتجه المواطنين إلى سحب مدخراتهم من المصارف وإيداعها في حوزتهم أو أماكن أكثر أمناً

- من جهة أخرى وتعرض غالبية المصارف إلى عمليات السلب والنهب والتخريب ثم أخذ الائتمان بالتحسن خلال عام 2004 .
- 3- هناك زيادة واضحة في الديون المتأخرة التسديد لكلا من مصرف (الرافدين وبغداد) للفترة 1999 لغاية 2004 حيث كان حجم هذه الديون لمصرف الرافدين أكبر منه في مصرف بغداد ويعود سبب ذلك إلى زيادة حجم الائتمان المقدم من قبل مصرف الرافدين عن باقي المصارف.
- 4- من تحليل العلاقة الكمية للمتغيرين (الائتمان النقدي وارصدة الديون المتعثرة) ان هناك علاقة قوية بين المتغيرين في كلا المصرفين على حد سواء .
- 5- ان ارصدة الديون المتعثرة يزداد تأثيرها في المصارف الخاصة اكثر من المصارف الحكومية حيث زاد تأثير المتغير المستقل (ارصدة الديون المتأخرة) على المتغير التابع (الائتمان النقدي) في مصرف بغداد عنه في مصرف الرافدين من خلال قيمة اختبار (R^2).

التوصيات .-

- على ضوء الاستنتاجات السابقة ومن خلال ملاحظة اتجاهات تطور الديون المتأخرة التسديد مقارنة بالائتمان المقدم حيث تشير انها كانت نسب عالية جدا مقارنة بالنسب المعيارية التي تطبقها المصارف الجيدة وللمحد من تفاقم حدة الديون يتطلب قيام المصرفين بما يأتي:
- 1- وضع تخصيصات مالية تتناسب مع تصنيف كل فئة من فئات القروض لمواجهة القروض المشكوك في تحصيلها .
 - 2- توجه المصارف بتقديم القروض لقاء دراسات اقتصادية حقيقية وتحليل المراكز المالية للمقترضين .
 - 3- التعاون مع المصارف الأخرى لتقديم القروض المشتركة.
 - 4- التوجه نحو القروض القصيرة الأجل القابلة للتسديد .
 - 5- فضلا عن اختيار الزبائن الجيدين باعتبارهم حجر الزاوية في بناء الصرح المصرفي السليم .
 - 6- إنشاء صندوق لضمان القروض أسوة بصندوق ضمان الودائع الذي يتبناه البنك المركزي العراقي من خلال لجنة مكلفة بهذا الغرض.

المصادر

[1] ابو نايلة، ازهار حسن علي ، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة للمصارف التجارية الخاصة في العراق ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العراق 2005ص30.

[2] IMF and world bank report *Baselcore principle for Effective banking supervision* , July 2000 p31-32.

- [3] سعيد، عبد السلام لفترة، المخاطر الائتمانية واثرها بالسياسة الاقراضية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم ادارة الاعمال ، الادارة واقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق 1996ص35-37.
- [4] ابو نايلة، ازهار حسن علي ،مصدر سبق ذكره ص33.
- [5] البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث الائتمان - معلومات غير منشورة.
- [6] الخزرجي ،سميرة حسين ،(التركزات الائتمانية وقياس متانة القاعدة الراسمالية للمصارف) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي للبنك المركزي ، بغداد، كانون 1 2002 ص12
- [7] البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية (1991-2003) ،(عدد خاص) ، 2003ص32 .
- [8] مصرف الرافدين ، مصرف بغداد - التقارير السنوية
- [9] نفس المصدر السابق.
- [10] البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للتصريف ومراقبة الائتمان - معلومات غير منشورة.